

﴿ مقدمات الحرب في طرابلس الغرب ﴾

لما أعلنت الحرب بتلك الصورة المنكرة وظهر أن الدول الكبرى موافقة لإيطالية عليها بادرتنا الى نشر مقالات (المسألة الشرقية) في المؤيد لتنذر المسلمين والشرقيين عامة الى الخطر الاوربي الذي اوشك ان يتضي على الشرق الاذن كله ، معتقدين ان هذا الانذار ، قد يصد بايقاظ المسلمين هذا التيار ، ويحصر شر الحرب ، في طرابلس الغرب ، ثم كانت ايطالية عوننا لنا بسوء تصرفها على تنفير أوربة منا ، وشتطف أكثر جرائدها علينا ، بعد ما كان من فظائع الجيش الايطالي بقتل النساء والشيوخ والاطفال من العرب فلهدا كففتنا عن التمديد بأوربة كلها ،

ثم اتنا نشرنا في الجزء الماضي انذار ايطالية الاول للدولة العلية وجواب الدولة عنه ، وسننشر بعد ذلك ما ينبغي حفظه من تاريخ هذه الحرب وقد نشر بعض الذين كانوا موظفين في طرابلس قبل الحرب مقالة في المؤيد بين فيها مقدماتها وأسبابها ، فرأينا ان نشرها في المنار وهامي هذه قال :

يعلم كل من له أقل عناية بتدبج سياسة ايطالية في طرابلس الغرب أن هذه الحكومة ما زالت موجهة نظرها وأملها الى هذه الولاية منذ خمسة وعشرين عاما أو أكثر قصد الاستيلاء عليها بالسلم أو بالحرب لما لايالة طرابلس من الأهمية الكبرى لاحتوائها على معادن شتى ، ولأن سعتها تبلغ ثلاثة أضعاف سعة البلاد الايطالية من أعلاها الى أدناها وكانت ايطالية تحاذر أن تعرض للاستيلاء على طرابلس الغرب بالقوة الحربية ، مع ما تعلمه من انقطاع هذه الولاية عن عاصمة الملك العثماني وبعدها عنها وعن سائر بلاد السلطنة وضمف القوة البحرية العثمانية ، لانها كانت ترى أن استيلائها على طرابلس لم يكن يوافق مصلحة انكترا وفرسنا لاسباب لا حاجة الآن الى شرحها

ولهذا طرقت للوصول الى هذا الامل مسالك أخرى نصبت لذلك من مدارسها نفاً أولاً ، إذ أسست في طرابلس الغرب مدارس ايطالية كثيرة واختصت للاتفاق عليها الالوف من أموال خزينتها قاصدة بذلك أن تشيع اللغة الايطالية بين عرب طرابلس وتؤلف قلوب الاطفال والناشئة

ولقد أدرك وزيرنا النجود المرحوم احمد رادم باشا يوم كان والياً على طرابلس

ما ترمي اليه إيطاليا من هذا العمل فجعل يقاومه بالوسائل المشروعة وينبه الأهالي إلى ما عرفه من حقيقة أمر هذه المدارس وأنها لا توافق مصلحة المسلمين ، وكان له من العلماء والمدرسين عضد وساعد على نشر هذه النصيحة بين الطرابلسيين العثمانيين إلى أن نجح في عمله واتفق الجمهور على إلقاء هذا الفخ السيامي فلم يكن يوجد في صفوف هذه المدارس غير نفر قليل من أطفال اليهود الفقراء

ومهما كانت الحال فإن إيطاليا جنت شيئاً من ثمار هذه المدارس لأن الذين تخرجوا فيها من شبان اليهود صاروا يخبرون غرف التجارة في إيطاليا ويستجلبون بضائع الإيطاليين ومصنوعاتهم وينشرونها في طرابلس وينشرون معها اللغة الإيطالية حتى بلغ مقدار الذين يتكلمون بالإيطالية من الموسويين وبعض المسلمين ثلاثين في المائة من أهل مدينة طرابلس مع أن الذين يتكلمون بالتركية لا يبلغون خمسة في المائة على أن هذا كله لم يمنع أمحاننا الإيطاليين بل زاد في أطباع حكومتهم ، فنامت جرائدهم تنتقد خطبة السنيور (كريسي) وحزبه قائلة أن ما أتفق على هذه المدارس كان أعظم من الثمرات التي جاءت بها وأن المصلحة تتهيء بأقفاها ما دامت كذلك أما الحكومة فلم تلفت إلى أقوال الصحانيين بل أصرت على المتابعة في هذه الحطة وظلت تصرف مرتبات موظفي هذه المدارس ونفقائها ، ودامت الحال على ذلك إلى أن انعقد مؤتمر (الجزيرة) فقرر فيه أن لا تعارض الحكومات الموقفة على صك المؤتمر شيئاً من المصالح الاقتصادية والسياسية التي للإيطاليين في طرابلس الغرب ، ومن ذلك الحين أسست إيطاليا في طرابلس الغرب فرعاً لبنك (دي روما) فكان هذا البنك قطب ربحي المصائب على هذه الولاية العثمانية والمصدراً لكل دسيسة سياسية ، زد على ذلك أن الثائين من رأس مال (بنك دي روما) هي لحضرة البابا والثالث الآخر للحكومة الإيطالية

تأسس هذا البنك فعلاً في طرابلس ولم تلاحظ في تأسيسه حرمة البلاد وأحكام قوانينها ، وبيان ذلك أن القانون يقضي بأن لا يؤسس مصرف من المرافق المالية الأجنبية في سلطنة آل عثمان إلا بإرادة ساطانية ، وفضلاً عن ذلك فإن الخاصي والعامي يعلم أن هذا البنك إنما أسس لاستملاك الأراضي ، واستعمال الإيطاليين لها ، ولاقراض الأهالي بالربا الفاحش ، ولاحتكار التجارة في طرابلس ، ولاخذ امتيازات لاستثمار المناجم وإنشاء المرافق وما أشبه ذلك ، ثم أظهار القلاقل والاختلافات بين الحكومة المحلية والتفصيلة الإيطالية التي يعظمها الخيال الإيطالي بالطبع حتى تصل إلى الاستانة

ورومة فتكون منها « مسائل » يخافون منها الوسائل للنخطة التي وضوها لانفسهم
كان والي طرابلس الغرب وقائدا في حين تأسيس (بنك دي روما) ذلك
الرجل الكبير المرحوم رجب باشا ، فقاوم رحمه الله هذا المشروع غير المشروع
بكل قوة لديه طالبا من مؤسسيه أن يحصلوا على ارادة سلطانية باسبسه أولا ، وفي
الوقت نفسه كان يكتب الى الاستانة مينا النتائج السيئة التي تكون من نجاح الايطاليين
في تأسيس هذا البنك فلم يرض الايطاليون بالخضوع لقانون البلاد وأوعزت
الاستانة الى المرحوم رجب باشا بأن لا يتشدد كثيرا لئلا يكون سببا في احداث
(مشكلات سياسية)

ولما يس ذلك الرجل المهابي الحكيم من معاونة الاستانة له واهتمامها بأمر
هذه الولاية البائسة توسل بوسائل حكيمة لمقاومة النتائج بعد عجزه عن مقاومة
المقدمات ، نصار تمكن به وخصوص الهانون ما أمكنه في مسائل بيع الاراضي وانقارات
ويعرقل الخيل والدسائس التي تعمل لاجل قناتها من ملك المهابي الى ملك الايطالي
فتمت ستار الحيلة ، فكلما أراد أحد أن يبيع قطعة أرض أو عقارا واشتم المرحوم رجب
باشا منها واثمة الايطاليين دعا صاحبها وبين له الاضرار المظلمى التي تلحق وطنه
من بيعها الى ايطالي ، فاذا لم يقنع البائع بحث له عن عهني يشتري منه أو جار يضطر
البائع الى تفضيحه بحكم الشفعة ، وان لم يجد أو عزالى المجلس البلدي بأن يشتري ذلك
ولو كانت قيمته فاحشة ، واذا أخفق سعيه في ذلك وهذا أمر دائرة (الطابو) بأن
تتخذ أحكام القانون بعدم اغراغ تلك الارض أو ذلك المقار باسم البنك لان البنك
شخص معنوي ، والبيع والشراء يشترط فيما الايجاب والقبول - كل ذلك كان يفضله
المرحوم رجب باشا لئلا يتمكن (بنك دي روما) أو أحد من الايطاليين من شراء
الاراضي المهابية واستعمارها

كانت المواقف المشروعة التي وقف بها والي طرابلس الاسبق في وجه بنك دي
روما خير وسيلة ممكنة لمراقبة مساعيه بالرغم عن الشكاوى الطويلة المريضة من البنك
والتهديدات الختافة الاساليب التي كان تفصل ايطاليا وحكومة ايطاليا يحيان بها في
كل يوم

ولما أعلن الدستور المهابي ، ثم عين حتى بك (حتى باشا) سفيرا للدولة العلية في
روما علم بنك دي روما وحكومة ايطاليا ان السكوت على الوسائل التي كان يتخذها
رجب باشا رجعا عادت مؤيدة بالقانون في زمن الدستور وفي ذلك من القضاء على المال

الإيطالية ما فيه ، فأكثر الإيطاليون من الشكاية وأخذوا حتى بك نصيرا وآلة لهم ،
ومما كتبه حتى بك في ذلك الحين إلى الباب العالي أن إيطاليا تبذل جهدها لمساعدة
الحكومة العثمانية (!) خصوصا بعد الدستور ، ومن الواجب على الباب العالي أن يتسامح
مع (بنك دي روما) تشيئاً لأواصر المودة بين الدولتين وأحكاما لمباني الحب والصدقة ،
فأثر هذا القول من سفير الدولة في حكومته المركزية ، وأرعى الباب العالي إلى الحكومة
المحلية في طرابلس الغرب بأن تقبل فراغ الأراضي باسم المدير العام لبنك دي روما
وفي ذلك الحين كان المرحوم رجب باشا قد نقل من ولاية طرابلس الغرب وعين
وزيراً للحرية العثمانية ، وخلفه على طرابلس أمير اللواء محمد علي سامي باشا ، وهو
رجل جندي لا يعرف شيئاً من شؤون الإدارة وأساليب السياسة ، ثم جاء بعده فوزي باشا
وأعقبه حسني باشا ، وهؤلاء الولاة الثلاثة لم يزد مجموع مدتهم في طرابلس على سنتين
وقد جد البنك منهم في أتمائها تسهيلات كثيرة وتساخا كبيرا وكانت الجرائد المحلية وفي
مقدمتها (تسميح حريت التركية و (الترقي) و (أبو قشة) و (المرصاد) العربية تبين
للحكومة والرأي العام مقاصد إيطاليا وأعمالها وأغراض بنك دي روما وتصرخ بأعلى
صوتها منبهة أولياء الأمور إلى المصائب المنتظرة التي سيكون البنك المذكور مصدرها
، بيها فلم تجدها الجرائد الصادقة إذا صابغة من الحكومة ورجالها ، ولكنها أثرت
في الرأي العام وصححت اعتقاده بشأن البنك فصار يعتقد أنه صرف في سياسي بعد أن كان
يحببه تجارياً بخنا ولامشعر مؤسسو البنك أن مماهلاته ستقف بسبب الحملات الصحافية
قام فأسس في طرابلس مطبعة وجريدتين إيطاليتين أحدهما جريدة (إيكودي تريولي)
والثانية جريدة (استيلا) وصارت هاتان الجريدتان تدافعان عن البنك ومصالحه
وتبتان في أذهان الناس أنه تجاري لاسياسي فلم يتخذ الرأي العام بأخاليهما

وفي ولاية حسني باشا قدم طرابلس رجل من أهل الأرحنتين في جنوب أمريكا
اسمه المستر (كوزمان) فأصدر جريدة سماها (بروجريسو) وصار يطن فيها على
الحكومة الإيطالية ويبين مقاصدها في طرابلس الغرب ويفضح نية (بنك دي روما)
السيئة وظل على ذلك مدة أشهر أوقعت فيها شكوي البنك منه إلى عنان السماء ولكن
لم يكن للحكومة العثمانية وجه لسماع تلك الشكوى

واتفق أنه جاء إلى طرابلس أيضا مصور أمريكي من أهل الولايات المتحدة

وينا كان بصور (جامع احمد باشا) من امامه حي صغير حال بينه وبين الجامع
فقبض المصور الاميركي وضرب الطفل

ولما تداخل البوليس حصل بينه وبين المصور سوء تفاهم فتناول الاميركي على
البوليس وضربه فقبض عليه البوليس باسم القانون وأخذه الى قسم البوليس للتحقيق ،
ومن الغريب ان قصل امريكى بعد هذه الحادثة اهانة للاميركي (!) وطلب من
حسني باشا ترشيته فأجابه حسني باشا البهاو طرد البوليس من خدمة الحكومة بمراسم
عظيمة وبحضور كثير من الاجانب

فلما علم قصل ايطاليا بطرد البوليس من خدمة الحكومة بصورة غير قانونية
عاد فطلب نفي محرر جريدة (البروجريسو) بصورة غير قانونية أيضا استنادا على
المحل السابق من الوالي في مسأله الاميركي والبوليس ، أما حسني باشا فقد أجاب
قصل ايطاليا أيضا الى طلبه ونفى المستر كوزمان بصورة استبدادية استاء لها جميع
الصائين من أهل طرابلس وضحك منها الكثيرون من الاجانب ، وهي حادثة مؤسفة
في الحقيقة لحدوثها في زمن ادارة دستورية

كانت حادثة اخراج الصحافي الارخنتيني فوزا كبيرا للسياسة الايطالية في
طرابلس الغرب عقدت لها الصحف الايطالية فصول الاتهام والمرور ، وامتلا
بها قصل ايطاليا غرورا وزهوا وخيلاء فأصدر أمراً بتحريرها الى الصحف والمطبعة
الايطالية التي في طرابلس بأن لا تلاحظ بعد الآن قانون المطبوعات العثماني ، وما
عليها الا أن تراعي القانون الايطالي فقط معلنا بذلك لحكومته أنه فتح لها في طرابلس
فتحا جديدا ، ووالينا حسني باشا ظل محافظا على راحته ووظيفته ساكنا عن كل
اهانة واعتداء وخيانة تلحق بالوطن العزيز

فاني أن أطلع القارىء على أن (بنك دي روما) كان في خلال هذه المدة قد قدم
الى المحاكم العثمانية قضايا على بعض أشخاص فرضت المحاكم قبول هذه القضايا لان
البنك لم تتوفر في تأسيسه الشروط القانونية ، وكان سفيرنا في رومية حينئذ قد سجد
به الاستانة صدرا أعظم ووجهت عليه رتبة الوزارة فصار (حقي باشا) فانهز
(الكفالير برشماني) مدير بنك دي روما هذه الفرصة السانحة وذهب الى
الاستانة شاكيا لحقي باشا ما يلاقه البنك من مشاكسات المحاكم الطرابلسية له .
فأصدر حقي باشا أمراً الى نظارة العدلية ونظارة الخارجية بوجوب قبول القضايا من
(بنك دي روما) في المحاكم العثمانية ولا حاجة الى الحصول على ارادة سلطانية بشأنه

لان سفراء الدول اعترضوا على القانون العثماني الموضوع بشأن الشركات والمرافق المالية الأجنبية . ومنذ ذلك أخذت المحاكم تنظر في قضايا البنك مضطرة غير مختارة . وفي ولاية حسني باشا أيضا جاءت طرابلس لجنة فرنسية مؤلفة من أربعة أشخاص للبحث عن مناجم الفسفاط ، ومنها أمر من نظارة الداخلية العثمانية بوجوب المحافظة على أعضائها بقوة الجند اتساه بمختمهم في المناجم . فلم يهتم بنك دي روما والابطالون هذا الأمر وقامت جرائد ايطاليا تحتج على حكومتها لتفريطها في المصالح الايطالية وان قدوم الفرنسيين الى طرابلس يمس شرف ايطاليا صاحبة السيادة (۱) على هذه الولاية وعلى معادتها بالطبع

ثم جاءت لجنة اميركية الى بني غازي للبحث عن الآبار القديمة فقامت قيامسة الصحف الايطالية أيضا وأصررت على مطالبة حكومتها بمنع هذه الاعتداءات (۱) و اعلان سيادة ايطاليا على طرابلس (!) واجبار الحكومة العثمانية على اخراج اللجنتين المذكورتين . وكانت الجرائد المحلية تدافع عن حقوق العثمانيين وتصرح بان الحكومة العثمانية حرة في منح الامتيازات لمن أرادت فزادت هذه السكتابات في استياء الابطالين وصارت محققهم تهدد حكومتها بالاستيلاء على طرابلس الغرب وبارسال أساطيلها اليها واحتلالها . فصارت حضرة الكاتبة الفرنسية الفاضلة (مادام كي دافلين) عقيمة طيب الصحة في طرابلس تفند مزاعم الصحف الايطالية وتصرح بعجز ايطاليا عن احتلال طرابلس سيما في الدور الدستوري ، فهاج الايطاليون وهاجموا قصائدهم مطالبين حكومة ايطالية بعزل زوج مادام كي دافلين واخراجها من البلد . وتعرض لها بعضهم بالاذى في الشوارع . أما هي فلم تكن تقابلهم الا بالحزم والعزم ضاحكة من أفعالهم وآرائهم السخيفة . ومن الأسف أنه لما احتج سفير ايطالية على هذه السيدة الفاضلة لدى الباب العالي وعده الباب العالي بأن يستبدل بزوجها طيبا غيره عند أول فرصة

وفي بعض الايام جمع حسني باشا بعض أعيان الولاية وكان صهره (رحمي بك) ميموث سلايك وأحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي حاضرا فصار يحضهم ويحرضهم على الاشتراك مع (بنك دي روما) ومع تاجرين مصريين كانا في طرابلس وان يطلبوا من الحكومة امتيازا باستثمار مناجم الفسفاط بالاشتراك مع البنك المذكور فحصل ذلك بالفعل (!) وعقدت الشركة رسميا وتوجه بعض هؤلاء الى الاسكندرية لاخذ الامتياز فهاجت الجرائد العثمانية الكبرى لهذا المشروع وشرحت مضاره للرأي العام

حتى اضطر الباب العالي الى عدم منح الأمتياز به ورجع أولئك الأشخاص بالحية والخمران

وجهت ولاية طرابلس الغرب وقيادتها بعد ذلك الى المشير إبراهيم أدهم باشا، ولما وصل هذا الى مقر وظيفته شعر بواجبه الوطني الكبير إذ تحقق الاضرار الحاضرة والمستقبل التي تنشأ عن ازدياد النفوذ الإيطالي في طرابلس الغرب . فأجاب نداه ضميره بمقاومة هذا النفوذ بالوسائل المشروعة وعدم التساهل بما لا يجيز القانون التساهل فيه، وسمى من جهة ثانية الى زيادة القوة العسكرية والذخائر الحربية لسببين كبيرين الأول رده الأبطالين وتقليص فكرة الاستيلاء من رؤوسهم، والسبب الثاني وجوب تحصين (جنت) وقضاء (غات) وهو الحد الهاصل بين الاملاك العثمانية وايلة (تونس) وقد وضع حفظه الله خرائط جغرافية وحرية ممتدة للاماكن التي تصلح للدفاع أو لحشد الجنود

أما الحكومة المركزية (وزارة حقي باشا) فكانت مستغرقة في رقادها مستمرة على سفنها وتساهلها غير مبالية بما يعرضه عليها هذا الشبه الضور

وأول ضربة صدرت من المشير إبراهيم أدهم باشا لبنيك دي روما أنه منع البنك من اخراج الحجارة التي في أرض (فرقارش) وناحية (جنزور) الملاصقة للحصون العثمانية مستندا في عمله على القانون الخاص الفاضي بعدم استخراج المعادن الحجرية بدون رخصة من الحكومة، وكون هذه الاماكن لا يجوز ايجارها واستئجارها لقربها من الحصون العسكرية وقانون الطوبجية يحظر مثل هذا العمل

ولما رأى الإيطاليون هذا الحزم من ذلك المشير العثماني الصادق هاجت عليه حفاظهم ورفضوا عقابهم وتناولت عليه صحفهم بالقذف والتحقير مع أنه حاكم البلد وقائدها، وهو لا يقابلهم الا بالتؤدة والسكون، وكانت الصحف الإيطالية تسميه عدو إيطاليا الأكبر

وحدث أن (بنك دي روما) عرض على المشير إبراهيم باشا استعداده لآتارة المدينة بالكهربائية بدون مقابل لامن الحكومة ولا من المجلس البلدي وذلك للعودة القديمة بين الحكومة الإيطالية والحكومة العثمانية . فرفض الوالي هذا الطلب . فازداد غضب الإيطاليين على الوالي وكثرت شكاواهم منه

ثم ورد على قنصل إيطاليا تفراف بان المستر (كوزمان) صاحب جريدة (البروجريسو) عزم على العودة الى طرابلس ومن الواجب السعي لدى الحكومة

المخية في منعه من دخول المدينة . ولما راجع القنصل ابراهيم باشا في الامر اجابه بأن الحكومة العثمانية اليوم حكومة دستورية ولا يمكنها منع أحد من أمر لا يحظره القانون ، وقد زال زمن الادارة الكيفية ، وما فعله حسني باشا مع كوزمان لم يكن عملاً قانونياً . فوصلت الوقاحة بالقنصل أن أرسل من قبله اناسا ينعون كوزمان بالقوة من دخول المدينة . اما الوالي فلم يتعرض للقنصل بل أرسل قوة من البوليس لكي ينعوا كل اعتداء من أحد على آخر بدون سبب على الرصيف . على أن هذا لم يمنع جماعة القنصل من رشق البوليس بأقوالهم البذيئة ، ولكن كوزمان نزل المدينة بدون أن يمسه سوء ، وهذا لم يعد الايطاليون يفهمون معنى للسكينة والقانون والحق بل جعلوا يصخبون ويضجون ويملأون الصحف بالشكوى الكاذبة وقام سفير ايطالية في الاستانة مهدد الباب العالي اذا بقي كوزمان في طرابلس فأوعز الباب العالي الى ابراهيم باشا بأن ينفي كوزمان حفاظاً لمودة ايطاليا (!)

ولما أيقن ابراهيم باشا بضعف الحكومة المركزية خاف أن يمس الشرف العثماني العار ، فأرسل الى كوزمان ليلاً واقترح عليه أن يسافر وأن يشيع بين الناس انه يسافر من تلقاء نفسه لا بأمر من الحكومة ، ودفع له بعض نفقات سفره ، وفي صباح تلك الليلة سافر كوزمان مطلقاً ما قاله ابراهيم باشا . لم يشمر أحد بأسرار الحادثة ، وكتب ابراهيم باشا الى الباب العالي أن كوزمان الذي كتبتم لي بشأنه بحمت عنه عند وصول أمركم فوجدته قد سافر من طرابلس وبهذا حفظ الوالي العثماني الشرف العثماني وأعقب ذلك أن دفعت الفحة سفير ايطاليا الى مطالبة الباب العالي بمنزل ابراهيم باشا لانه يعرقل مصالح الايطاليين في طرابلس الغرب ، وبينما كان حتى باشا الصدر الاعظم وخايل بك ناظر الداخلية على عزم تنفيذ اشارة سفير ايطاليا اتصل الخبر بالصحف العثمانية فاحتجت على الباب العالي وأذنته خطر هذا العمل الويل وان ذلك عمل استبدادي والقانون الاساسي لا يجوز عزلاً بدون محاكمة ، فخشي الباب العالي هياج الرأي العام كما كان يحسب حساباً لتهديد السفير فأراد أن يوفق بين المتناقضين ولذلك أذن للايطاليين بالبحث عن معادن طرابلس فأرسلوا لجنة قيل ان أكثرها من أركان الحرب وكبار الضباط الايطاليين فصارت تطوف في جميع أنحاء الولاية حتى قضاء (سوكنة) في (فزان)

وبعد ثلاثة أشهر فقط ورد الامر من الباب العالي بمنزل ابراهيم باشا بلا سبب ولا محاكمة فعلم الناس أن سفارة ايطاليا هي التي عزلته (!) وسافر هذا وهو يائس

الدولة فقط بل على سياسة خارجية أيضاً نتمد عليها ، وعلى اصلاحات داخلية واقتصادية نتم مع ما يحيط بالمملكة ، وعلى تنظيم حربي يناسب الموقع والمكان ان هذا الملك العثماني المقدس لا يظل امره مستوتقاً بالقول ولا آمناً بالمجاهدات الكاذبة كما هي حاله اليوم وانما هو في احتياج الى عقدا اتفاق بين الدول التي أخذت على نفسها تأييده وتمكينه بقواها الحربية والبحرية

ان ولاية طرابلس الغرب وبنغازي يجب بالنظر الى موقعها الجغرافي والمالي ان يكون فيها حكام بحسنون الادارة والاقتصاد وان تكون لها ادارة ملكية ومالية قائمة بذاتها وان تكون لها قوة عسكرية محلية (أي من ابنائها) لتظل مستقلة بظل العلم العثماني الى الابد ، نعم انه لم يكن في الامكان ابلاغ بحريتنا في سنوات قليلة درجة تطبق على آمال الامة ولكن عجباً لم يكن في الوسع اجراء الامور التي أشرنا اليها كلا . اتنا لم نجهد ولا التفتنا الى سياستنا الخارجية ولا الى ادارتنا المالية ولا ترقية عسكرينا . بل تركنا طرابلس الغرب وبنغازي لسياسة الوفاق والاتفاق مع الدول ولتأثيرها المشومة التي تلبس كل يوم لبوساً ، وخذعنا نفوسنا بالتبجح بمقاصدنا السلمية وورغبتنا في مصافاة سائر دول العالم ، فانتهجنا طريقاً مموجا في التشكيلات (الادارة) الملكية هو في نظر كثيرين من ابناء وطننا في البلاد العثمانية جهل مطبق ، ذلك اتنا اظهرنا ان لانه لنا ولا اعتماد على اخواتنا الطرابلسيين الذين يظهرون اليوم حميتهم المالية العثمانية بكانهم دماً على الوطن المحبوب ، عرضنا جسم الوطن لاضف حتى كادت روحه تبلغ التراقي بايقادنا نار الحروب الداخلية ونار الاختلال ، وعدم التروي والتبصر ، واتفاق المال على ما يقضي به حسن التدبير ، ثم اتنا تركنا خزينة المالية تن تحت حمل الملايين الثقيل ، وتركنا طرابلس الغرب تن من ألم الجوع والفقر فالتينا في نفوس اهلها جيناً ، وصيرنا قوتهم ضعفاً

وجملة القول اتنا لم نمد شيئاً على الاطلاق لهذا اليوم العصيب ، فلا عسكر ولا وسائل دفاع في يد الشعب . وما صعب ذلك كله الاتراخ واهمال بلغا حدماً ما بعده حد لندع الآن كل هذا جانباً ونحاسب وزارة حقي باشا على تفاضها ، غفلة وتعطيل واهمال لم نشهد لها مثيلاً حتى في عهد الادارة السابقة ، ومن نكد الطالع انها وجدت في هذه الوزارة ، ومن جهة ما يذكر عن إهمالها وتحاذلها انه ينما كان اعداؤها يطمحون بانظارهم الى الاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب وبنغازي لم تفكر هذه الوزارة

في إلقاء الخوف فيهم وارجاعهم عن اطماعهم بتوفير الارزاق والمهمات والجنود في طرابلس توفيراً كافياً

نحن مبعوثي طرابلس نبكي دوماً لاضطرابنا الى عند سيئات وزارة حقي باشا السياسية والادارية التي اوتكتبها في طرابلس الغرب فقط وعرضها على اولي الحل والمقد ومحصر كلامنا في ما يلي

{ ١ } كان عدد الجيش المرابط دائماً في طرابلس الغرب حتى في العهد السابق يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ألفاً ، وانشأت في ذلك الحين فرق من الاهالي (قول او غلي) يتراوح عددها بين اربعين وخمسين ألفاً وكانوا يتمرنون على استعمال السلاح حتى صار في إمكانهم معاونة الجيش النظامي

أما وزارة حقي باشا فلم تكنتف باهمال هذه القوة الاهلية كل الاهمال بدلا من ان تعنى بتنظيمها بل سرت عدداً من الجيش النظامي في هذه الولاية الى اليمن ولم ترجعه ولا استبدلت به سواء ، وكانت هذه القوة مؤلفة من الأيمن فانزلت الى الأي واحد ، وبناء على هذا هبط عدد جنود طرابلس من اربعين ألفاً الى اقل من خمسة آلاف

{ ٢ } ان الاهالي ما فتئوا منذ اعلان الدستور يطلبون متشوقين الانتظام في الجندية لدفع التعدي عن وطنهم . ولما كنا نقول انه بالرغم من مخاطبتنا الشفاهية والتحريرية في طلب ذلك ومن قبول مجلس المبعوثان والحكومة فتح اعتماد في ميزانية سنة ١٣٢٦ (مالية) لسكر طرابلس وبنغازي -- افانم مقام وكاتب الاي واحد واربعة يوزباشية وثلاثة عشر ملازماً اولاً واحد وعشرين جلوبشاً -- لم يبدأ باجراء ذلك الا في هذه السنة أي منذ أربعة أشهر وذلك في طرابلس الغرب فقط ، ونقول والاسف ملء صدورنا ان هذا العمل لم ينفذ في شكل ملائم لحاجة البلاد ، فقد أخذ ثلاثة آلاف واربعمائة شخص فقط من الافراد الداخلين في الاسنان العسكرية مع ان عددهم كان ستة عشر ألفاً ولم تطلب الحكومة سواهم فكان اهمالها هذا سبباً في تشييط هم الاهالي مع انهم كانوا قبلاً يريدون اداء الخدمة العسكرية بشوق عظيم ، ثم انها لم تهتم بامر القرعة فقط بل اهملت أمر الرديف أيضاً

{ ٣ } كانت حكومة العهد السابق قد احتاطت للطوارئ في طرابلس حفظت فيها اربعين الف بندقية من طراز مارتيني وشنايدر لتسليح الفرق المؤلفة من الاهالي عند الحاجة الى مونتها فقلقت هذه البنادق الى الاستانة بجهة الاستعاضة عنها بسلاح جديد ولم ترسل اسلحة بدلا منها

كانت المدافع وغيرها من الاسلحة ترسل الى طرابلس الغرب في العهد السابق بكل تحفظ وضبط مع ان خصومنا كانوا يترضون على ارسالها في ذلك الحين ولكن هذا المحذور زال في عهد الدستور ولم يبق هناك ما يعوق ارسال الاسلحة وتحصين ولايتنا لأن مجلس البعوثان كان مستعداً ان ينفق المال في سبيل الدفاع عن الوطن ، مع هذا تركت الوزارة ولايتنا ولم تضر استحكاماتها وهي مطمح انظار الاعداء

(۴) يعلم الاولاد قبل الحكومات ان الايطاليين طامعون بالاستيلاء على ولاية طرابلس الغرب ان عاجلاً وان آجلاً ، ولهذا كان واجباً على الضباط الذين في طرابلس والموظفين ان يكونوا مدين باللسان المحلي وواقفين على الاحوال العسكرية وطبيعة الاراضي لينشطوا قيادة المساکر الاهلية التي يجب ضمها الى المساکر النظامية حين حدوث خطر كالحظر الذي نحن فيه الآن ، ولكن الحكومة استقدمت جمع الضباط المحليين المخرجين من الكتب الحربي الاقليل منهم وضباطاً آخرين تعلموا اللسان المحلي وعرفوا طبيعة الاراضي لطول مدة استخدامهم هناك ، فظلت محلاتهم خالية ولم يرسل ضباط سواهم مع شدة الحاجة ، ولم تشتط الحكومة على الصدد القليل الذي ارسلته بدلاً منهم وجوب معرفة اللسان المحلي وبناء على هذا حرم الاهالي الذين تسلموا للدفاع عن بلادهم من اطماع الاعداء قواداً يفهمونهم ويقودونهم ابان الحرب ، ولقد بات هؤلاء المنكودون الحظ في يأس وألم عظيم

(۵) ان اهل طرابلس الغرب الذين قاموا في وجه العدو مدافعين عن ولايتهم التي فقدت اسباب الدفاع تقريباً أخلت بلادهم منذ أربعة اعوام ، وابتلوا بفناء وجذب شديدين هما فوق حد التصور ، ولقد أوجعنا ذلك لحضراتكم مندسنتين بمخاطباتنا الشفاهية وتقاريرنا الخطية ، عدت وزارة حقي باشا ذلك كله منا ولكنها لم تحرك ساكناً بل تركت اهل طرابلس في احتياج شديد وضيق خانق بتضورون جوعاً ولما رجنا الى بلادنا في عطلة مجلس البعوثان رأينا مثني الف نفس من أهلها قد هاجروا الى تونس والبلاد الاخرى من شدة الفاقة وسوء الحال والتجأ اربعة آلاف نفس من الشيوخ والمرضى والاطفال والنساء الى مراكز الولاية لطلبهم بمجدون بلقة بالسؤال والاستمطاء ، وقد مات ۵۱۴ نفساً من هؤلاء جوعاً في اثناء اربعة اشهر اي من شهر آذار الى نهاية حزيران ، هذا بالرغم مما عرض على مقام الصدارة

خطياً وتغرافياً في أوائل تموز (يوليو) ١٣٠٧ لاعطاء الثمانية آلاف ليرة الباقية من العشرة آلاف ليرة - وهو المبلغ الذي طلبت الحكومة تخصيصه وصادق مجلس المبعوثان على صرفه - ولم تعمل الحكومة شيئاً

ثم ان الست مئة ألف كية شعير التي قررت الحكومة توزيعها على الاهالي على سبيل الفرض للبذار والاكل ونظمت المادة القانونية لها وصدق عليها لم ترسلها الحكومة حتى اعلان الحرب ، فالولاية جردت من القوة النظامية وترك اهلها مهملين فباتوا في حال لا تمكنهم من المدافعة بل تركوا عرضة للجوع ولجور عدو ظالم

(٦) ان الواجب على المأمورين للملكيين الذين يعينون في ولايات معرضة لاطماع الاعداء ان يكونوا ذوي مقدرة وكفاءة وعارفين اللسان المحلي ليستطيعوا تولى المهام وادارة الشؤون، وان تعين الحكومة اشراف اهل البلاد وذوي النفوذ في بعض البلاد بوجه استثنائي . ووزارة حقي باشا اهملت ذلك كله وعينت بعض الاخفاء

(المقربين) في طرابلس الغرب فاضاع الالهون الرجاء من الانتفاع بخدمة مأموري الحكومة (٧) ان اهمية هذه الولاية تستفي عن البيان والتمريف فكان الواجب ان لاترك يوماً واحداً بلا وال ولا قومندان ولكن الحكومة عززت أخيراً واليها ابراهيم باشا بناء على طلب ايطاليا واستدعته الى الاستانة قبل ان تعين آخر مكانه وبينما الايطاليون يستعدون لقضاء اغراضهم تركت الحكومة القيادة بيد ضابط

برتبة اميرالاي والولاية بيد مكتومجي غير مجرب ولا ممرن ولا يفهم اللسان المحلي ولا العادات المحلية . فكان لهذه الاحوال في أهل الولاية تأثير سيء عظيم حتى عادت الاشاعات الكاذبة التي كان خصومنا يجتهدون في نشرها منذ زمان ، ومجتهد نحن في حوها من الازهان، كقولهم للبسطاء والهوام ان الحكومة العثمانية كفت يدها عن ادارة هذه الولاية او ان الدولة تريد بيع مملكتكم فهذه الاقوال وامثالها صرفت النفوس واضعفت الهمم وثبطت العزائم

هذا وقبلما تقع هذا الحوادث المهمة استقدمت الحكومة الى الاستانة البكباشي وحيد بك المتخرج في المكتب الحربي وقومندان الاستحكام الذي يعول عليه وحده في الدفاع حين هجوم الاسطول الايطالي ولم ترسل قومنداناً آخر بدلاً منه فقعدت المدينة اسباب الدفاع تماماً بهذا الشكل

(٨) غني عن ان البيان ان الطليد ان لم يخفوا ما يضمرونه وهو الاستيلاء على طرابلس الغرب وبنغازي منذ سنين كثيرة ، ولقد كانوا يجاهرون بذلك لجميع الملل ولا سيما العثمانيين كلما وجدوا الى الجاهرة سيلاً ، وقد تنبهوا لمد نفوذهم في الايام

الاخيرة تنبأ عليها متربعين الزمن المساعد ، فكان الواجب على حقي باشا قبل كل شخص آخر ان يعرف حقيقة الامر وهو في سفارة رومية ، وان يعرف اهمية هذه المسألة اكثر مما يعرفها سواء

ولكن لما لم يتبته الى انذارات مجلس النواب ولا الى ما شهده واطلع عليه بالذات ، ولا الى بلاغات خلفه سفير رومية ولا كتابات قائم مقام الولاية المدينة - اغتصت ايطاليا الفرصة التي سنحت . (وبينما كانت) ايطاليا تقامح الدول في اثناء مسألة ناس لتحقق آمالها في طرابلس الغرب وتمدد جيشها واسطوطها للاستيلاء كان حقي باشا يشهد هذه الامور من بعيد ، واغرب من هذا انه صرح لسفرائنا في اوربا باجازات حقي اذا تعاطم الاشكال وبلغ حده من الشدة لم يكن الا قليلون منهم في اماكن وظائفهم ، فيظهر من هذا البيان ما ساعدت الحوادث به خصوصنا علينا

(۹) كان الواجب بذل الهمّة في جمل القوة القليلة النظامية المحلية التي هناك قادرة على المقاومة ولو زمناً قليلاً بينما كان الاعداء يستعدون للهجوم ولكن الحكومة لم تكن بهذا ، وظلت حتى اعلان الحرب لا تحرك ساكناً ولا تصدر اوامر بل ان القود الكافية التي يتوقف عليها الدفاع لم تكن قد وصلت فحمل ذلك الدفاع مستحيلاً مع انه كان ممكناً ، فهذا كله سهل للعدو الاستيلاء على الولاية

فيتين مما تقدم ان الحكومة تركت طرابلس الغرب وبنغازي ميراثي اجداد العثمانيين عاجزين عن الدفاع من كل وجه ! تركتهما بلا عسكر ولا سلاح ولا ذخيرة ولا ضباط ولا وال ولا قومندان ولا مؤن ولا قود ، تركتهما جائعتين فقيرتين !!

أشهد تاريخ الامم عمى الى هذا الحد ؟ أو أي اهمالا كهذا الاهمال ؟ أو وجد ضعف محبة للوطن كهذا الضعف ؟ ففحن مبهوثي طرابلس الغرب تمثل صورة ضماير موكلينا وابناء الامة كافة بهذه التكبّة التي جررتها علينا وزارة حقي باشا وزملائه

ان وزارة حقي باشا خالفت اول مادة وآخر مادة من القانون الاساسي في الامور الخارجية والداخلية والمالية والحربية ، ذلك القانون المعظم الذي هو أس الدولة الدستورية ، فلماذا نطلب من مجلس المبعوثان ان يقوم بوظيفته في الشأن

هذا ومبهوثو طرابلس الغرب يطلبون عملاً بالمادة الحادية والثلاثين من القانون الاساسي محاكمة وزارة حقي باشا خليصاً للوطن في المستقبل من تهلكة يقع فيها حتى اذا وقفنا الى تحديد المسأولية ووجوب ازال العقاب علمنا اننا خدمنا الوطن .
مبعوثا طرابلس محمود ناجي وصادق